المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:08، العدد:01 (2024)، ص594 - 608

العلاقات التونسية المغاربية وموقف الحبيب بورقيبة من وحدة المغرب العربي "1957 – 1987"

Tunisian-Maghreb relations and Habib Bourguiba's position on the unity of the Arab Maghreb "1957-1987"

نجاة عبو
جامعة سوق أهراس (الجزائر)
nadjet.abbou@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2024/02/29
تاريخ القبول:
2024/05/11

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الوحدة المغاربية
- ✓ العلاقات التونسية
- ✓ الحدود التونسية
- ✓ البوليزاريو

الملخص:

سنتناول في هذا المقال دراسة مختصرة لطبيعة العلاقات التونسية المغاربية في عهد الرئيس "**الحبيب بورقيبة**" من خلال تطرقنا لموقف تونس من مختلف القضايا التي شهدتها المنطقة بعد الاستقلال، فركزنا أولا على موقف تونس من الوحدة المغاربية، وخاصة أن الرئيس "**بورقيبة**" كان معروف بنزعته القطرية، وثم تطرقنا لمسار العلاقات بين تونس ودول الجوار التي عرفت تأزم بسبب الحدود، وكما قدم موجز للعلاقات التونسية المغربية، وموقف "بورقيبة" من قضية الصحراء الغربية.

Article info

Received:
29/02/2024
Accepted:
11/05/2024

Key words:
- ✓ Maghreb unity
- ✓ Tunisian relations
- ✓ The Tunisian border
- ✓ Polisario

Abstract:

In this article, we will discuss a brief study of the nature of Tunisian-Maghreb relations during the era of President Habib Bourguiba, through our discussion of Tunisia's position on Maghreb unity, especially since President Bourguiba was known for his Qatari tendencies. Then we touched on the course of relations between Tunisia and neighboring countries, which were known to deteriorate due to the borders. We also provided a summary of Tunisian-Moroccan relations, and Bourguiba's position on the Western Sahara issue

مقدمة

إنّ موضوع البحث في العلاقات الخارجية لتونس بدول الجوار بعد الاستقلال من المواضيع الهامة، لما له من تداعيات على معرفة مدى تفاعل تونس مع قضايا المنطقة المغاربية، وخاصة انها كانت تمر بمرحلة جديدة، وهي مرحلة الخروج من الاستعمار وبداية الشروع في بناء دولة ما بعد الاستقلال، وقد تميزت العلاقات الخارجية لتونس مع باقي الدولة المغاربية في عهد الرئيس "**الحبيب بورقيبة**" بعدم الاستقرار، وتخللتها أزمات ووصلت أحيانا إلى حد المقاطعة السياسة، وهذا راجع للتصورات والأطروحات الخاصة بالرئيس "**بورقيبة**" فيما يتعلق بعلاقات تونس الخارجية مع الدول المغاربية، وخاصة ما تعلق بالوحدة إذّ كان معروفا بأطروحاته الداعية لربط تونس بأوروبا، وأن مصالحها مرتبط بالغرب وتحديدًا مع فرنسا، وكما تأثرت العلاقات التونسية المغاربية في عهد البورقيبية بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة المغاربية عامة، ولهذا فإن موقف تونس من القضايا المغاربية كان مرتبط بالتحديات التي تواجهها تونس داخليا وخارجيا.

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثة تقديم دراسة مختصرة عن مميزات العلاقات التونسية مع دول المغرب الغربي، وهذا من خلال إجابتنا على بعض التساؤلات أهمها: **كيف كان موقف تونس من الوحدة المغاربية بعد الاستقلال؟ وهل فعلا كانت السلطة السياسية في تونس تعمل لبناء الوحدة أم أنها كانت مجبرة على مسايرتها؟ وكيف تعاملت الدولة المستقلة مع إشكالية تسوية الحدود مع جيرانها؟ وما مدى تأثير موقفها السياسي على قضية الصحراء الغربية؟**

1. الوحدة المغاربية في إيديولوجيات البورقيبية "مؤتمر طنجة أنموذجا"

لقد كان تحقيق الوحدة بين أقطار المغرب العربي في طليعة الأهداف الكبرى لحركات التحرر الوطني زمن الاستعمار، وقد تزعم التيار الوحدي عدة أحزاب وأكثر من زعيم، إذّ مثل مشروع الوحدة بمثابة استراتيجية لمجابهة الاستعمار والضغط عليه من جهة، ومن جهة ثانية تجنب الاستقلال المنفرد الذي سيؤدي بكل قطر الانشغال بتدعيم استقلاله وسيادته على حساب الوحدة المأمولة، وفي المقابل أيضا كان بعض الزعماء المغاربة يعتبرون أن الاستقلال الوطني أسبق من الوحدة، وهذا لطبيعة وخصوصية الاحتلال أو الحماية في كل قطر، وأيضا لاختلاف الاتجاهات والأحزاب والإيديولوجيات المتواجدة على الساحة المغاربية (المنجي، 1985م، ص 233).

وقد عاصر "**بورقيبة**" بتاريخه النضالي الطويل تجارب العمل الوحدوي المغاربي، بداية من تأسيس مكتب المغرب العربي، وثم تعيينه أمينا عاما للجنة تحرير المغرب العربي المعلن عن تأسيسها في جانفي 1948م (الرشيد، 1981، ص ـ ص 139 ـ 141) ، إلا أن "**بورقيبة**" لم يكن مؤمنًا فعلاً بالكفاح المغاربي الموحد، وكان يعمل وفق وجهته القطرية الضيقة، وكما كانت له علاقة مع المخابرات الفرنسية، والتي كانت تعمل على تقويض أركان مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، فكانت تبعث ببعض عملائها إلى القاهرة لإثارة المشاكل[1] بين أعضاء المكتب واللجنة، وقامت أيضا بتكوين شبكة استخبارات لمراقبة نشاط مناضلي المكتب وعرقلة جهودهم الوحدوية (بلقاسم، 1996، ص 401)، وقد كان قرار مغادرته القاهرة والعودة إلى تونس

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

عام 1949م، أول خطوة ميدانية لتنفيذ مشاريعه القطرية، وصرح سنة 1950م بمطالبه السبع لتحقيق استقلال تونس (kassab , 1976, pp 460 – 461.) **فهل ستتواصل أيديولوجياته وقناعاته القطرية بعد الاستقلال؟ وكيف ستكون مواقفه من مشاريع الوحدة المغاربية؟**

وتجمع الكتابات التاريخية على أن مؤتمر طنجة قد مثل نقطة تحول في العلاقات بين الدول المغاربية، التي أدركت أن مشاريعها الوحدوية لن تتحقق إلا باستقلال الجزائر، وهذا صرح به كل من الرئيس التونسي "**الحبيب بورقيبة**" قائلاً: "**أن العقبة الكأداء هي الاستعمار في الجزائر لذا أعتقد أن عملنا مع بعض تونس والمغرب وليبيا، لتوفير أسباب تحرير الجزائر يسهل في نفس الوقت تحقيق الوحدة، لأن تحرير الجزائر شرط أساسي لتحقيق الوحدة، وحين تتحرر الجزائر لن تبقى أمام وحدة شمال إفريقيا أسباب معقولة يمكن أن تعطلها**"، وكما صرح ملك المغرب "**محمد الخامس**" نفس المشكل قائلاً: "**أن شمال إفريقيا يكون كلا واحدا، من جهة التاريخ والجغرافيا والجنس (...) فمستقبلهما مشترك مثل ماضيها ولهذا فكل ما يمس الجزائر يحدث صدى عميقا بالمغرب بسبب العلائق الوثيقة والتلاؤم الشديد الذي بينهما بسبب الجوار الطبيعي**"، وعليه فإن هذه التصريحات تؤكد اقتناع القيادة السياسية في تونس والمغرب بالوحدة المغاربية[2] التي لن تتحقق إلا باستقلال الجزائر، فكانت تلك التصريحات سندًا سياسيا ودبلوماسيا لعقد المؤتمر (العايب، 2010، ص ص 23 – 24) .

وقد كانت المبادرة الأولى لعقد المؤتمر من حزب الاستقلال المغربي، الذي أصدر بلاغ في 02 مارس 1958م، تعرض فيه لأوضاع المغرب العربي (فشل الجيش المغربي في استرجاع المناطق الصحراوية، أحداث ساقية سيدي يوسف، استمرار الحرب في الجزائر، والتطورات العالمية، والظروف الحاضرة التي تعتبر حاسمة بالنسبة لمصير شمال إفريقيا وعلاقته في المستقبل مع فرنسا وأوروبا الغربية)، ولهذا رأت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال أن حل القضية الجزائرية هو شرط لإقرار تعاون حقيقي (بلقاسم، 2008 – 2009، ص 212).

وتم تكليف كل من "**المحجوب بن الصديق**" و"**عبد الرحمان اليوسفي**" للاتصال بممثلي جبهة التحرير الوطني بالقاهرة وممثلي الديوان السياسي للحزب الدستوري، لإبراز فكرة وحدة المغرب العربي إلى الوجود، التي يمكن تطبيقها في القضايا الداخلية كالتعليم والإدارة والقضاء وفي أقرب وقت، وأما الجانب الاقتصادي يجب أن يسبق بدراسة وافية وعميقة (بلقاسم، 200_ – 2009، ص ص 214 – 215) وقد انعقدت أشغال المؤتمر ما بين 27 و29 أفريل 1958م بقصر مارشان الملكي بمدينة طنجة، وبحضور ممثلين عن تونس والمغرب وجبهة التحرير[3]، ودون الإلمام بتفاصيل القضايا السياسية التي ناقشها الحاضرون، الذين أكدوا أن هذا المؤتمر يمثل انطلاقة حقيقية ودفعة قوية لأقطار المغرب العربي لبناء صرح مغربي موحد (بن خليف، 2010، ص 15)، ومن أهم قرارات المؤتمر تأسيس مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية الموجودة في تونس، والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ومهمته دراسة المسائل ذات الاهتمام المشترك وتقديم التوصيات للسلطة التنفيذية المحلية (بن خليف، 2010، ص 17) **فهل سيكون ذلك فعلاً؟ وكيف سيكون موقف "بورقيبة" من المؤتمر؟**

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ونظرًا لخطورة مؤتمر طنجة على فرنسا وعلاقاتها مع دول الشمال الإفريقي سعت لضرب المؤتمر في الصميم، فبادر "**ديغول**" إلى طمأنة كل من تونس والمغرب باحترام استقلالهما، وكما سعى لمنع أي تفاهم بين البلدين (الميلي، 1984، ص 94.)، وبالنسبة لموقف "**بورقيبة**" من قرارات المؤتمر يمكننا القول أنه لم يكن على قناعة تامة بالمشاريع الوحدوية، وهذا من خلال توقيعه لاتفاقية جلاء القوات الفرنسية من الأراضي التونسية ما عدا بنزرت في جوان 1958م، وكما بادر "**بورقيبة**" في 30 جوان 1958م لتوقيع اتفاقية نقل بترول العجيلة عبر ميناء السخيرة التونسي[4]، فاعتبرت جبهة التحرير هذا الاتفاق خيانة[5] للجبهة المعادية للاستعمار التي تحققت في مؤتمر طنجة (بلقاسم، 2008 – 2009، ص229)، وبالتالي فإن "**بورقيبة**" بقي متمسكًا بنزعته القطرية، وأن أهدافه تكمل في تحقيق المصالح التونسية، ولو على حساب دول الجوار، وهذا راجع لقناعاته الثابتة أن التعاون مع الغرب لتحقيق التنمية بدل المراهنة على وحدة مغاربية وهمية.

2. الوحدة المغاربية وإشكالية الحدود بين تونس ودول الجوار

لقد مثل استقلال الجزائر حدث تاريخي هام في مسار العلاقات المغاربية والمشاريع الوحدوية، إلا أن مشكلة الحدود كانت ومازلت إلى يومنا هذا أكبر عائق أمام المشاريع الوحدوية، فبعد استقلال الدول المغاربية اصطدمت فيما بينها، وبرزت خلافات كبيرة حول الحدود البرية والبحرية، ولن نفصل في الأمر كثيرًا لأننا سنحاول التركيز على نظرة "**بورقيبة**" للوحدة بعد استقلال الجزائر، **وكيف تعامل مع إشكالية الحدود الموروثة عن المستعمر؟**

لقد عرفت العلاقات التونسيّة الليبية فتور وخلاف كبير حول الحدود[6] البحرية، ويتعلق بمنطقة بحرية تونسية تقع بين رأس جدير ورأس كبوديا، وهي المنطقة القريبة من الحدود الليبية، ومنطقة ليبية بحرية تقع بين رأس كبوديا ورأس تاجورة، وقد أصبحت تونس تطالب بحقوقها التاريخية في المنطقة، إلا أن هذا الخلاف الحدودي لم يكن يحظى بنفس أهمية بقية الحلافات الموروثة للبلدين (جلاوي، 2015 – 2016، ص ص 240 – 241)، وفي أواخر ديسمبر 1956م وأوائل جانفي 1957م جرت مفاوضات بين تونس وليبيا، توجت بتوقيع معاهدة الإخاء وحسن الجوار، وقعها كل من رئيس الحكومة الليبية "**مصطفى بن حليم**" و"**الحبيب بورقيبة**" في 04 يناير 1957م، فكانت هذه المعاهد أول حجر لبناء المغرب العربي الكبير، وقد اتفق الطرفين على إزالة سوء التفاهم بين الملك "**إدريس**" و"**محمد الخامس**" أولاً لتوقيع معاهدة الإخاء والتعاون بين ليبيا والمغرب، وثم عقد معاهدة أخر بين المغرب وتونس، وتشجيع جبهة التحرير الوطني لإعلان تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة، وبمجرد استقلال الجزائر سيشرع على الفور في إقامة مؤسسات المغرب العربي الكبير، ولعلم فرنسا بخطوات المشروع المغاربي، أرسلت وزير الخارجية إلى تونس لتهديد "**بورقيبة**" من خطورة السير في هذا المشروع، فما كان منه إلا التراجع، وأصر على أن تقتصر العلاقات على معاهدة الإخاء وحسن الجوار فقط (بن حليم، ص 1962، 362).

وفي شهر فيفري 1959م نقضّ "**بورقيبة**" رسم الحدود التونسية الليبية حسب الاتفاق التركي الفرنسي لسنة 1910م، الذي أوضحته فيما بعد الاتفاقيات الإيطالية، وعارضت تونس السيادة الليبية على حقول البترول في

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

منطقتي "**عطشان**" و"**تسكين**"، إلا أنه تم تسوية الوضع بمنح البلدين في سنة 1960م رخصًا لاستغلال في مياه البحر عرض سواحلهما، وفي سنة 1968م وقعت ليبيا رخصة للتنقيب تتشابك في حدودها مع الرخصة التي منحتها تونس سنة 1986م، وعلى إثر الانقلاب الذي قام به العقيد "**معمر القذافي**" في سبتمبر 1969م، وهو من دعاة الوحدة العربية، وخلال زيارته الأولى لتونس في فيفري 1971م، والثانية ديسمبر 1972م مؤكدًا على أهمية الوحدة بين البلدين، وبعد زيارة "**الهادي نويرة**" إلى طرابلس في فيفري 1973م، والتي توّجت ببلاغ يقر على ((البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق الوحدة بين الشعبيْن، باعتبارها مرحلة في طريق الوحدة العربية))، فلم يتم إثارة مشكل الجرف القاري حيث أصبح الليبيون يفضلون التمشي الوحدوي حتى يكون الجرف ملكًا لدولة موحّدة (بلخوجة، 1999، ص ص 260 – 261).

وعموما تميزت العلاقات التونسية الليبية بالتقارب والتعاون، إذّ تم توقيع اتفاقية 05 سبتمبر 1971م لبعث شركة تونسيّة ليبية للصيد البحري، وأنشأت رسميًا في 12 فيفري 1972م، وأثناء زيارة "**القذافي**" ما بين 13 و 17 ديسمبر 1973م إلى تونس، أُصدر بلاغ مشترك نصّ على ضرورة استصدار التشريعات واتخاذ الخطوات التنفيذية التي تكفل لمواطني البلدين حق التملك، وحرية التنقل والإقامة في البلدين، وتم اعتبار الجرف القاري وقاع البحر وحدة اقتصادية تستغل مناقصة، واجتمعت لجنة الجرف القاري للاتفاق على صيغة لهذا الاستغلال المتناصف في صلب أشغال اللجنة العليا المختلطة التونسية – الليبية برئاسة "**الهادي نويرة**" و"**عبد السلام جلود**" رئيس مجلس الوزراء الليبي، إلا أن الطرفان لم ينجحا في تجاوز مرحلة المحادثات التقنية، وأمام تمسك القيادة التونسية بحقوقها في النفط البحري، أصدرت رخص التنقيب عن المحروقات في 19 نوفمبر 1973م، وكما احتضنت طرابلس ما بين 19 و22 نوفمبر 1973م، أشغال اللجنة المختلطة المكلفة بدراسة مشروع إنشاء قرية حدودية مشتركة، وقد حاولت تونس قدر الإمكان تسوية مشكل الجرف القاري (جلاوي، 2015 – 2016، 259–260).

وأثناء لقاء جربة في 12 جانفي 1974م الذي كان بين "**الحبيب بورقيبة**" و"**معمر القذافي**" لمناقشة اتفاق وحدة اندماجية بين البلدين وإمضائه، تم الإعلان بشكل مفاجئ عن إنشاء الجمهورية العربية الإسلامية ذات الرئيس الواحد، والدستور الواحد، والعلم والجيش الواحد، واللافت في هذا القرار سرعة انجازه، وسرعة إلغائه، فبعد 48 ساعة من الإمضاء أعلنت تونس فسخ الاتفاقية من جانبها، وعدم البناء القانوني عليها في مسألة الحدود، وتوحيد المؤسسات والرموز السيادية، وهو ما أثار غضب "**القذافي**" المتحمس للوحدة، وفي ذكرى استقلال تونس 20 مارس 1976م أعلنت السلطات التونسية عن إيقاف ثلاثة ليبيين حاولوا اغتيال "**الهادي نويرة**" الذي كان يعتبره النظام الليبي المتسبب الأول في إلغاء اتفاقية جربة، فاستعادت تونس سفيرها من ليبيا للتشاور، وأعلنت أن ثلاث دبلوماسيين ليبيين غير مرغوب فيهم، فردت ليبيا بحملة طرد شرسة وغير منظمة ضد العمال التونسيين، وبعد شهر حكم على الليبيين الثلاثة بالإعدام، وعلى الآخرين بسنتين سجن، وثم وقع تبادلهما مع جنود تونسيين وقع اختطافهم من الحدود (العلوي، 2015، ص ص 108 – 109).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

واستمر التوتر بين البلدين خاصة بعد أن بدأت ليبيا في شهر أفريل 1977م عملها لتركيز عوامة بحرية لاستخراج النفط في الجرف القاري المتنازع عليه، فاعتبرت تونس هذا العمل مساس بسيادتها على مياهها الإقليمية، لتعلن حالة التأهب في جيشها، فنشبّت بين البلدين ما يسمى بحرب الأمواج، وأثناء الأزمة النقابيّة أظهرت السلطات الليبية تعاطفًا إعلاميًا مع الحركة الاحتجاجية، مؤكدة على قرب انهيار النظام السياسي التونسي، وفي المقابل عمل بعض الشقوق من النظام على توريط القيادة النقابية في علاقات خيانة مع النظام الليبي، وتطورت علامات التوتر أكثر بين البلدين بعد تصريح وزير الدفاع الوطني التونسي في عام 1979م أن بعض العناصر تتدرب على السلاح في القطر الليبي، ونشرت جريدة "الرأي" بتاريخ 03 ماي 1979م العدد 57 خبر يفيد أن السلطات الجزائرية احتجزت شاحنات قد تكون محملة بالسلاح يقودها أشخاص مشتبه فيهم قادمة من ليبيا في طريقها إلى تونس عبر الحدود التونسية الجزائرية (العلوي، 2015، ص ص 110 – 111)، وحسب اعترافات العقيد "**القذافي**" لصحيفة "**جون أفريك**" العدد 1114 بتاريخ 12 ماي 1982م، أنه تم الاتفاق بينه وبين الرئيس "**هواري بومدين**" بتوجيه ضربة لحكومة "**الهادي نويرة**"، فشرع المواليين لـ "**القذافي**" في البحث عن معارضين تونسيين ودعمهم بالمال والسلاح، للقيام بثورة شعبية من داخل تونس، فكان الاختيار على "**عز الدين الشريف**" و"**أحمد المرغني**" ورفاقهم، فكانت عمليات قفصة 1980م، وكان الاتفاق أن يتم مساندة الثورة والاعتراف بها كثورة شعبية تحريرية، وفي المرحلة الثانية تحقيق الوحدة بين البلدين، وهكذا يتحقق طموح "**القذافي**" (بالحولة، ص 102).

ومباشرة بعد أحداث قفصة وجه النظام التونسي أصابع الاتهام للنظام الليبي بتورطه في الأحداث، إذّ صرح "**نويرة**" لمجلة "**إقرأ**" السعودية العدد 262، قائلاً: "**أحلام الوحدة المسلوقة وراء أحداث قفصة**" (العلوي، 2015، ص ص 176)، ومباشرة قامت تونس بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا في 30 جانفي 1980م، واستدعت كل إطاراتها (400 شخص) العاملين في ليبيا، لتتهم هذه الأخيرة تونس يوم 07 فيفري بأنها أصبحت ((تمثل جسرا إمبرياليا جديدًا لفرنسا في إفريقيا)) (بلخوجة، 1999، ص 296.)، وبطبيعة الحال فإنّ النظام التونسي لجأ لتقديم شكوى إلى منظمة الوحدة الإفريقية ضد النظام الليبي، في الدورة 34 يومي 14 و15 فيفري 1980م، وكما طالبت تونس أيضًا بعقد دورة استثنائية لمجلس جامعة الدول العربية، والذي استجاب للدعوة، وتم انعقاد المجلس يومي 27 و28 فيفري من نفس السنة، وكما أُعلم أيضًا مجلس الأمن الدولي بالاعتداء (جلاوي، 2015 – 2016، ص 335.).

وقد كانت لأزمة العلاقات التونسية الليبية عام 1985م تأثيرات عميقة على النظام البورقيبي، الذي تفاجئ بطرد حوالي 32.000 عامل تونسي بالتراب الليبي، في مدة أسبوعين دون سابق إنذار من السلطات الليبية، مما أدخل البلاد في أزمة حقيقية داخليًا (أزمة الشغل)، وبالرغم من محاولة حكومة "**محمد مزالي**" اتخاذ حلول سريعة لمجابهة الأزمة بتشغيل العمال المطرودين، إلا أنها لم تتجاوز مضاعفات الأزمة إلا بعد أشهر (بن يوسف، 2005، ص 62).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وهكذا فقد تميزت العلاقة بين تونس وليبيا بالمد والجزر، طبع عليها في البداية روح التعاون وحسن الجوار، ومحاولة تجاوز المشكل الحدودي، والتركيز أكثر على قضايا الوحدة، وتفعيلها اقتصاديا، إلا أن اختلاف الإيديولوجيات السياسية بين رموز السلطة الحاكمة في البلدين ساهم في تعمق فجوة الصراع والخلاف، إذّ كان "**معمر القذافي**" متحمس جدًا لمشروع الوحدة، على عكس "**بورقيبة**" الذي لم تكن له قناعات كبيرة بها، مما دفعه للتراجع عن اتفاقية جربة، وهو ما أدخل البلدين في صراع طويل تخللته عدة أحداث.

3. حكومة بورقيبة وصراع الحدود مع الجزائر

لقد حاول "**بورقيبة**" تسوية الحدود الموروثة مع الجزائر، وبحسب تصريحاته ليست هناك مشكلة حدود بين تونس والجزائر، فالعقبة الوحيدة تكمل في النقطة 233، ورغم كل محاولته للاستفادة من خيرات الصحراء الجزائرية[7] إلا أنه اصطدم بمبدأ لا مساسية الحدود المورثة التي تستند إليها الجزائر[8]، ومع مرور الوقت أدركت القيادة التونسية أن مبدأ الحدود هو ثابت في السياسة الجزائرية، وخاصة أن الظروف كانت في صالحها، وخاصة بعد تمكن الجزائر من توقيع اتفاق نفطي مع فرنسا في 21 جويلية 1965م، مما مكنها من إلغاء التنازلات المقدمة للشركات النفطية الأجنبية في الجزائر، وأيضا أعلن الرئيس الجزائري "**هواري بومدين**" في 07 ماي 1966م عن تأميم الشركات المنجمية الأجنبية، وهو ما زاد من تأكيد سيادة الجزائر على ثرواتها، وفي المقابل ضعف الموقف القانوني لتونس لغموض النصوص، فلم يكن مؤكدا أن تونس ستكسب القضية إذّ تم عرض مسألة الحدود على محكمة العدل الدولية، ونتيجة لهذه الأسباب ستلجأ القيادة التونسية إلى حل وسط لمسألة الحدود تضّمن من خلاله التمتع بخيرات الصحراء المتنازع عليها مع بقائها تحت السيادة الجزائرية، أي على أساس الاستغلال المشترك بين البلدين لتحقيق تنمية شاملة (العريبي، 1999، ص ص 324 – 326).

وفي ماي 1973م اقترح الرئيس الجزائري "**هواري بومدين**" بالكاف على الرئيس "**بورقيبة**" وحدة شاملة بين تونس تكون خطوة أولى نحو بناء المغرب العربي، وتعود دوافع هذا الاقتراح إلى الرغبة من الجزائر في مواجهة مساعي الرئيس "**معمر القذافي**" في إقامة وحدة بين ليبيا ومصر[9]، ومن جهة ثانية اجتناب الوحدة الليبية التونسيّة التي ستكون على حساب الجزائر إنّ فشلت الوحدة مع مصر، وهي محاولة من الجزائر أيضا للضغط على المغرب الأقصى للمصادقة على اتفاقيات الرباط الموقعة في 1972م والمتعلقة بالحدود، والتي سبق للجزائر أن صادقت عليها في جوان 1973م، ولكن "**بورقيبة**" رفض العرض، واقترح عودة قسنطينة إلى تونس حتى يتم التوازن بين البلدين المتفاوتين حجمًا، وثم طالب أثناء خطابه أمام حركة عدم الانحياز بالجزائر في سبتمبر 1973م بوحدة لا تشتمل على الجزائر وتونس فقط بل تشمل ليبيا، ولكن الجزائر لم تتسرع لقبول اقتراح "**بورقيبة**" لأنها كانت تخشى أن الوحدة مع ليبيا يعني أنها ستكون لها حدود مباشرة مع مصر، وستدخل في مواجهة مع إسرائيل لا تخطط لها الجزائر (الهادي، البكوش، 2013م، ص ص 220 – 221).

وقد تم تسوية الخلاف بعد قبول الطرف التونسي لمبدأ لا مساسية الحدود، وهذا في إطار سعي البلاد التونسية لتجاوز عزلتها السياسية بسبب خلافاتها مع العالم العربي، ولا سيما مصر والجامعة العربية(جلاوي،

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2015 – 2016، 284)، وقد انتهى الخلاف رسميًا بين الطرفين بعد توقيع معاهدة "**الإخاء والوفاق**" في 19 مارس 1983م، وهو بمثابة توقيع على الحدود التاريخية الموروثة (بن خليف، 2010، ص 113)، وكان لهذه الاتفاقية الأثر الإيجابي في تحسن العلاقات التونسية الجزائرية، وتم تسوية مشكل الحدود بعد سنوات طويلة من الأخذ والرد في الميدان، ومهدت الطريق للمشاريع المشتركة بين البلدين في كل الميادين، ولم يكن الهدف من الاتفاقية تحسين علاقات الجوار بين تونس والجزائر فقط، وإنما كان الهدف منها لتشمل جميع الأقطار المغاربية، إذّ التحقت بها موريطانيا، وبعدها ليبيا في سنة 1988م، وسعت لترسيخ علاقات الجوار الإيجابي والتعاون الأخوي، وحسم ما قد ينتج من خلافات بالطرق السلمية (الهادي، البكوش، 2013، ص ص 222 – 223).

ومما سبق يمكننا القول إن مسألة الحدود بين الجزائر وتونس كانت محل خلاف بين السلطات الحاكمة في البلدين إلا أنها لم تشكل خطر كبير على مستقبل العلاقات فيما بينهما، وهذا راجع لحنكة بعض السياسيين الذين كانوا على قناعة تامة أن حسم الخلاف بالطرق السلمية أفضل بكثير من دخول البلدين في صراع عسكري تكون نتائجه وخيمة على كل من البلدين، وخاصة أن كلاهما منشغل في تجاوز التركة الاستعمارية، ومخلفات حرب التحرير والاستقلال.

4. بورقيبة وقضية الصحراء الغربية

إنّ تحديد موقف النظام البورقيبي من القضية الصحراوية، والتي مازلت إلى يومنا هذا أكبر عائق لبناء صرح المغرب الكبير، يتطلب منا أولاً التطرق لعلاقات تونس مع المغرب الأقصى بعد الاستقلال، **فكيف تميزت العلاقات بين البلدين؟ وكيف كان موقف الملك المغربي من إعلان "بورقيبة" النظام الجمهوري؟ وكيف تعاملت تونس مع قضية الصحراء الغربية؟**

لقد تميزت العلاقات المغربية التونسية بعد الاستقلال بالتقارب، بحكم البعد الجغرافي، ولا وجود لمشكلة الحدود الموروثة مثل ليبيا والجزائر، وقد توجت هاته العلاقات بزيارة السيد "**مبارك البكاي**" رئيس أول حكومة مغربية بعد الاستقلال إلى تونس في 19 مارس 1957م لحضور الذكرى الأول لاستقلال البلاد، وثم زيارة الوزير "**الحبيب بورقيبة**" إلى المغرب، ولم يعكر صفو هاته العلاقات الودية إلا ظروف وملابسات إعلان النظام الجمهوري في تونس بتاريخ 25 جويلية 1957م، وهو ما أثار امتعاض العائلة الملكية بالمغرب، والراجع بطبيعة الحال إلى تخوف العائلة من امتداد النظام الجمهوري للمغرب، إلا أن "**بورقيبة**" سعى لتهدئة الجو بإرساله مدير ديوانه "**عبد الله فرحات**" ليطمئن الملك "**محمد الخامس**" على استمرار العلاقات بين البلدين، وعلى إثر ذلك أرسل الملك المغربي رسالته إلى "**بورقيبة**" بتاريخ 24 أكتوبر 1957م يعلمه فيها بتعيين "**محمد العربي العلمي**" سفيرًا ومفوضًا للمغرب (التميمي، 2012، ص ص 66 – 67).

وعلى إثر أحداث ساقية سيدي يوسف[10] أعرب الملك المغربي عن تضامنه مع الشعب التونسي، وقرر إرسال خمسة عشر مليون فرنك لمساعدة المنكوبين، وتواصل هذا التوافق السياسي بين البلدين إلى غاية 11 أكتوبر 1958م إذّ تعرضت العلاقة بين البلدين إلى هزة عميقة (التميمي، 2012، ص ص 68 – 69)، وهذا

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بمناسبة انضمام تونس إلى الجامعة العربية، وخلال الكلمة التي ألقاها "**الحبيب الشطي**" مبعوث تونس قائلاً: "**أن الهدف البين لهذا الاجتماع هو تصفية الجو من الخلافات التي طبعت العلاقات التونسية – المصرية والمطالبة أساسا ... باجتناب وقوع أحد أعضائها في حب الهيمنة والاستبداد بالرأي**"، مما أثار استنكار رئيس الوفد المصري "**عبد الحميد غالب**" فأعلن انسحابه من الاجتماع، وكما أعلن "**عبد الخالق الطريس**" ممثل المغرب استنكاره الشديد تصريح "**الحبيب الشطي**"، وهو ما أثار غضب "**بورقيبة**" ليراسل ملك المغرب مباشرة، مؤكدًا له مدى خطورة هذا الأمر على مستقبل العلاقات بين البلدين، خاصة وأن هناك اجتماع مصيري لمناقشة القضية الجزائرية، ومستقبل المغرب العربي (جلاوي، 2015 – 2016، ص 356)، فوقع الملك في حرج كبير إذّ أنه لا يستطيع أن يلوم صديقه الوفي "**عبد الخالق الطريس**" على موقفه تجاه الجامعة العربية وتجاه "**جمال عبد الناصر**"، وقد ازداد الوضع حرجًا بعد زيارة الملك "**محمد الخامس**" مصر، ومصافحته للزعيم المعارض "**صالح بن يوسف**"، مما أثار غضب "**بورقيبة**" الذي اعتبر المصافحة كاعتراف بمعارضة خصمه (التميمي، 2012، ص ص 73 – 74 – 75).

1.4.استقلال موريتانيا وتأثيراته على العلاقات المغاربية

لقد كانت تونس أول دولة عربية وإفريقية تعلن اعترافها باستقلال موريتانيا[11]، واعتراف الرئيس "**بورقيبة**" بدولة موريتانيا سيكون له تأثير على العلاقات بين المغرب وتونس، وقد كشف السيد "**شوفال**" في جريدة "**لوفيقالرو**" بتاريخ 28 أكتوبر 1960م، أن مثل هذا الإعلان كان بمثابة انتكاسة خطيرة لمقررات مؤتمر طنجة وأحدثت أسفا بالغا على القيادة المغربية، وأما جريدة **france-soir** علقت أن موقف تونس يمكن أن يشجع بقية الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية على الاعتراف باستقلال موريتانيا، وهو ما حصل بالفعل، وكما صرح "**بورقيبة**" على استعداده للاعتراف بأي بلد إفريقي شأنه شأن موريتانيا، وأنه سيوافق على مبدأ قبول موريتانيا في المنتظم الأممي إذا عرض ذلك على التصويت، وهو ما أثار غضب المملكة المغربية التي استدعت السفير التونسي للاحتجاج على الموقف المنافي لاتفاقية الصداقة المبرمة في مارس 1957م، وكما أعلنت أنها ستتخذ كل الإجراءات لموقف تونس عندما اعترفت بحكومة "**المختار ولد دادة**"، وسيطر الغضب على القيادة المغربية سواء الرسمية أو المعارضة، إذّ أن جريدة "**العلم**" الناطقة باسم حزب الاستقلال اتهمت تونس بالعداء للمغرب، وأن هذا الموقف سيقضي على الوحدة المغاربية، وخروجها عن الصف المغربي من خلال عملها في إطار المجموعة الفرنسية، والتي تعد موريتانيا أحد أعضائها، وقد فضلت الحكومة التونسية أن يبقى التراب الموريتاني في أيدي الجيوش الفرنسية، وتبقى القواعد الجوية قائمة للتجارب النووية الفرنسية التي تهدد شمال إفريقيا بأسره (التميمي، 2012، ص ص 89 – 90).

وقد انعكس استقلال موريتانيا واعتراف "**بورقيبة**" به على مسار العلاقات بين تونس والمغرب، والتي تميزت بالبرودة، وكما انعكس على شبكة العلاقات المغاربية ككل، وهو ما دفع "**بورقيبة**" في 02 مارس 1963م الدعوة إلى إخراج المشكل الموريتاني من جدول الحكومات بين أقطار المغرب، ولم تعرف العلاقات أي تحسن إلا بعد

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

إعلان المغرب في نهاية سنة 1964م مشروع البناء الاقتصادي، وبدأت المفاوضات بين القيادات المغاربية لإرساء أسس البناء الاقتصادي المغاربي، وتم مناقشة الخلافات القائمة، مما ساعد على تخفيف التوتر، وتم تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين، إذّ حل "**الحسن الثاني**" بتونس في 05 ديسمبر 1964م، للتباحث مع "بورقيبة" في مسألة العلاقات بين البلدين، ومختلف القضايا العربية والإفريقية والدولية، وبعدها قام "**بورقيبة**" بزيارة المغرب في 18 أكتوبر 1965م، ليتم بعدها إرساء قواعد التعاون بين الطرفين، وإمضاء عدة اتفاقيات وتقديم المساعدات عند الحاجة، كتدخل المغرب لدعم تونس في المحاولة الانقلابية التي شهدتها أحداث قفصة في جانفي 1980م (جلاوي، 2015 – 2016، 374).

وعليه فإنّ اعتراف تونس باستقلال موريتانيا استنادا لمبدأ حق تقرير المصير، أثار غضب السلطات المغربية، التي لم تكن تتوقع هذا الموقف من "**بورقيبة**"، فكان ردها عنيف وأعلنت سحب سفيرها من تونس، واستمر التوتر بين البلدين، ولكن مع مجيء "**الحسن الثاني**" بدأت المياه تعود إلى مجاريها تدريجيًا، وبالتالي فإن مشكل الحدود كان هو المتحكم في العلاقات بين الدول المغاربية.

2.4. تونس وقضية الصحراء الغربية

بعد الإعلان عن قيام دولة موريتانيا سنة 1960م، وما نتج عنه من توتر في العلاقات بين المغرب وتونس، وتسليم النظام الملكي بالأمر الواقع وتخليه عن موريتانيا، وتركيزه على هدف ضم الصحراء الغربية، عمل الملك المغربي على استغلال كل الفرص للضغط على إسبانيا لتعترف بأحقية المغرب الأقصى في الصحراء الغربية[12]، وهو ما سيدخلها في حرب مع الجزائر مستقبلاً، **فكيف سيكون موقف "بورقيبة" من القضية الصحراوية؟**

في عام 1967م اكتسح جيش التحرير المغربي المنطقة الشمالية من الصحراء الإسبانية، فصدته القوات الإسبانية بمساعدة القوات الفرنسية المتمركزة في جنوب الجزائر، وفي إفريقيا الغربية الفرنسية، وأكد "محمد الخامس" أن بلاده ستواصل عملها لاسترجاع الصحراء، وفي عام 1971م أجاب الجنرال "**فرانكو**" عن طلب الملك المغربي بخصوص الصحراء، قائلاً: "**إن ما تطلبونه مني يا جلالة الملك هو عبارة عن انتحار لسنا مستعدين لقبوله لا أنا ولا إسبانيا**"، وكما استقبل "**الحسن الثاني**" وزير الخارجية الإسباني، وطلب منه وعدًا بعدم منح الاستقلال للصحراء، مقابل استعداد لتواصل الوجود الاسباني بها، وفي سبتمبر 1973م صرح "**فرانكو**" في رسالة موجهة إلى المجلس المحلي الصحراوي الذي يدعى الجماعة أن "**الشعب الصحراوي هو الحاكم الوحيد في مصيره وأن اسبانيا سوف تضمن سلامة ترابه**"، وكرد فعل على التشدد الإسباني اتفق "**الحسن الثاني**" مع الرئيس الموريتاني "**مختار ولد دادة**" في أكتوبر 1974م، سرا على تقسيم الصحراء الغربية، وضم الساقية الحمراء للمغرب، ووادي الذهب لموريتانيا، وفي 10 ديسمبر 1974م عرضت القضية على محكمة العدل الدولية لإبداء رأي استشاري (بلخوجة، 1999، ص 212 – 213)، وفي 06 نوفمبر 1975م، انطلقت المسيرة الخضراء من المغرب نحو الصحراء هدفها فتح الصحراء، للتأكيد على أحقية المغرب في الصحراء، وفي نفس الشهر تم التوقيع على اتفاق مدريد الذي نص على خروج إسبانيا من الصحراء، وفي 26 فيفري 1976م اجتمعت الجماعة

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الصحراوية برئاسة "خطري ولد سعيد الجماني" بالعيون، قبل انسحاب الغدارة الإسبانية، وصادقت على اتفاقية مدريد، معلنين بمغربية سكان الصحراء، والساقية الحمراء ووادي الذهب (أحمد، مريشة، 2018، ص ص 2010 – 2015).

وبالنسبة لموقف النظام البورقيبي من قضية الصحراء الغربية، فقد فضل هذه المرة الأخذ بمنطق المحاججة التاريخية الذي يتمسك به كل من المغرب وموريتانيا، فساند ضمنيًا المطالب المغربية، وإن كان يفضل حل التفاوض لاقتسام الصحراء الغربية بين المغرب الأقصى وموريتانيا، مقابل تأمين المصالح الإسبانية في المنطقة، وموقف "بورقيبة" هذا كان لضمان التوازن الإستراتيجي القائم في المنطقة، وكانت مساندته لحل التقسيم تستجيب لودية العلاقات مع موريتانيا، وقد موقف تونس يندرج ضمن حرصها على تصفية الاستعمار في إفريقيا، وكما حاول "**بورقيبة**" إقناع "**الحسن الثاني**" و"**بومدين**" في 14 جوان 1972م بالرباط، أثناء أشغال المؤتمر التاسع لمنظمة الوحدة الإفريقية، بتسوية الخلاف الحدودي (جلاوي، 2015 – 2016 ص 389).

وقد لقي الموقف التونسي استحسان من المغرب وموريتانيا وإسبانيا، وفي المقابل قوبل باستنكار كبير من الجزائر، وبدرجة أقل من ليبيا، وبررت تونس موقفها هذا بشرعية المطالب الموريتانية والصحراوية، خاصة وأن الصحراء تمثل تاريخيًا أنها جزء لا يتجزأ من أراضيها، وافتقارها لأدنى شروط الوجود والبقاء، وذلك لقلة السكان، الذين يمثلون نسبة قليلة من البدو، واستندت تونس في موقفها هذا لرأي مدريد أواخر عام 1975م، الذي يقر أن إجراء الاستفتاء بشأن تقرير المصير في إطار الظروف الجديدة لا يمكن إلا أن يزيد الوضع في الصحراء الغربية تعقيدًا (جلاوي، 2015 – 2016 ص 392).

لقد دعم النظام البورقيبي في قضية الصحراء الغربية، اتفاق مدريد الذي نص على اقتسام المنطقة بين المغرب وموريتانيا، مع الحفاظ على المصالح الإسبانية، ومن تحليلنا للموقف يمكننا القول إن "**بورقيبة**" لم يشأ أن يتعكر جو العلاقات المغربية التونسية، وأكد مشروعية المغرب التاريخية في الصحراء، وبالرغم من أنه كان يدرك أن موقفه هذا سيثير غضب كل من الجزائر وليبيا.

خاتمة

يمكننا القول إن السياسة الخارجية للدولة التونسية في عهد الرئيس "**الحبيب بورقيبة**" اتجاه قضايا المغرب العربي تميزت بالواقعية والمنطقية، إذّ تم التعامل مع كل قضية حسب نوعها ودرجة تأثيرها على مصالح البلاد العامة، وخاصة أن تونس كانت حديثة الاستقلال، وهي أمام مواجهة تحديات داخلية وإقليمية وقارية وعالمية، ولهذا سعت السلطة التونسية بجهازها السياسي والدبلوماسي إلى فرض هيبتها الدولية، وخاصة في المحيط المغاربي.

وعليه أبدت تونس دعمها للمشاريع الوحدوية المغاربية، والتي كانت تطالب بها بعض الأحزاب المغاربية وجماهيرها الشعبية في كامل أقطار الشمال الإفريقي، وبالرغم من ميولات "**بورقيبة**" القطرية، إلا أنه عمل على مسايرة مشروع بناء وحدة مغاربية لمواجهة التحديات التي كانت تواجه المغرب العربي ككل، وكما توصلنا في

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ختام هذا المقال أن المصالح التونسية هي التي كانت تتحكم في عملية تحديد القرارات السياسية الدبلوماسية بشأن القضايا المغاربية، وكما أن التقلبات السياسية والأمنية هي الأخرى كان لها تأثير على سياسة تونس الخارجية في طابعها المغاربي، وخاصة أن هذه الأخيرة كانت تواجه دول جوار أقوى منه، وهو ما دفعها أحيانا لتقديم بعض التنازلات حفاظا على علاقاتها المغاربية كتنازلها عن المطالبة بتسوية الحدود مع الجزائر.

التعليقات والشروحات:

1 – كان الاستعمار بطبيعته يعمل على تأمين خروجه بأقل التكاليف الممكنّة والخسائر المحتملة، ومع توفير الضمانات لمستقبل علاقاته بالأقطار المغاربية، ولذلك راهن على التناقض الذي كان قائما بين حركات المقاومة، وأجيال المناضلين لاستدراج العناصر الوطنية الأقل تصلبا وتطرّفا في المبادئ والوسائل، وجرها نحو مائدة المفاوضات والتعاون، وتم استبدال نظام الحماية أو الاحتلال بعروض تتراوح بين الازدواج في السلطة إلى الاستقلال الداخلي فالاستقلال التام المشروط باتفاقيات تعاون وبروتوكولات. ينظر – (المنجي، 1985، ص ص 233 – 234).

2 – لقد مثل مؤتمر طنجة محاولة للالتفاف على التيار الوحدوي إذّ انعقد تحت شعار الوحدة، فقد جاء ليكرس بتوقيته، ومحتواه الديناميكية الخلافية التي كانت تشق النظام العربي في إطار سياسة المحاور المتناحرة، وكان بمثابة إعلان وحدة جديدة بعد قيام دولة الوحدة المصرية – السورية في 1 فيفري 1958م، والإتحاد الهاشمي بين العراق والأردن 14 فيفري، ثم فيدرالية الدول العربية المتحدة بعد انضمام اليمن إلى دولة الوحدة المصرية – السورية في 08 مارس 1958م، وقد بدأ قيام هذه التجمعات الإقليمية أو الوحدات خطوات أولى على درب الوحدة، بيد أن ذلك لم يكن يمثل سوى الانطباع السطحي المباشر الذي أوحت به وكرسته الدعاية الرسمية لأطراف هذه "**الوحدات**" ذلك أنها لم تكن وليدة ديناميكية وحدوية، وإنما كانت وليدة ديناميكية تحالفية أي ديناميكية تناحرية بالتعريف. ينظر – (العربيي، 1999، ص 250).

3 – لقد حرص النظامين التونسي والمغربي على عقد مؤتمر طنجة في أفريل 1958م كرد فعل على الظروف التي يعيشها العالم العربي، وأمن مشاركة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وهذا لضمان محاولة الالتفاف على "**التيار الوحدوي**"، ومحاصرة التأثير المتنامي للنظام الناصري على جبهة التحرير الوطني، وقيادتها إذّ كان تأكيد الصفة المغاربية للقضية الجزائرية موجها ضد فرنسا بقدر ما كان موجها ضد بقية الأطراف خارج الإقليم. ينظر – (العربيي، 1999، ص 251).

4 – لقد اصطدمت فرنسا بصعوبة كبيرة ميما يتعلق بنقل بترول إيجلي (العجلية بالقرب من عين أميناس) من منبعه في الصحراء الجزائرية إلى شواطئ البحر، لأن مد الأنبوب من إيجلي إلى موانئ الشرق الجزائري، يعني تعرضه للعطب من طرف جيش التحرير الذي كان يسيطر على عدة مناطق يفترض أن يمر بها الأنبوب، ففكرت باريس في مده من إيجلي إلى الشاطئ الليبي، وبعد اتصال الحكومة الليبية بالجبهة رفضت الاقتراح الفرنسي، فوجدّ "**شارل ديغول**" الفرصة مناسبة لتقديم العرض الحكومة التونسية، وهكذا يكون "**ديغول**" قد عمل على خلق عنصر خلاف بين جبهة التحرير والحكومة التونسية، وهو ما حدث بالفعل، إذّ بادرت صحيفة الثورة الجزائرية على إثر توقيع الاتفاقية نشر النص الكامل لها، مما يعني أن الخلاف بين الجبهة والحكومة التونسية قد نزل إلى الشارع، ولم يعد قاصرًا على الكواليس، وقد شرحت الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني للثورة التبعات الخطيرة لتوقيع الاتفاقية، التي تعني الاعتراف لفرنسا بحق التصرف في الثروات الجزائرية، وموافقة الحكومة التونسية معناه ضربًا فادحا لمقررات طنجة. ينظر – (الميلي، 1984، ص ص 95، 107).

5 – لقد كانت تريد فرنسا من توقيع اتفاق 1958م الخاص باستغلال نفط العجيلة إلى إثارة الخلاف بين قوى الاستقلال الجزائرية حول مواضيع السيادة الوطنية، وبين هذه القوى من جهة، جيرانها المغاربة من جهة أخرى، خلال فترة حاسمة جدا من المسألة الجزائرية، وكما كانت فرنسا أيضا حريصة على البدء في استغلال الذهب الأسود الذي يزخر به باطن الجزائر بأسرع وقت ممكن، وحتى يتسنى لها ذلك كانت تحتاج إلى تفادي الخلاف مع أي طرف خارجي، وخاصة أنها بدأت تفقد سيطرتها داخل الجزائر بسبب تصاعد العمليات العسكرية داخل الجزائر. ينظر – (العربيي، 1999، ص 318).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

6 – **الحدود السياسية** (Politicals bonndaris): عرفها الجغرافي الألماني "**فرديريك راتزل**" (1844 – 1904) م، أنها تمثل العضو الحي المغلف للدولة، فهي تنمو وتتكمش تبعا لقوة الدولة، وهو ما اتخذه البعض ذريعة من أجل التوسع الخارجي، ويعرف الحد الدولي بأنه الخط الذي يحدد نطاق سيادة الدولة فوق مساحة من الأرض، وهو يعين أطراف الدولة، والذي عنده سيادة وقوانين دولة أخرى، والحدود السياسية للدول هي وليدة العصر الحديث، وقد كانت في القديم تظهر في شكل تخوم أو مناطق انتقالية تفصل بين قبيلتين أو مملكتين أو امبراطوريتين. وكما تشمل الحدود السياسية للدولة إضافة للأرض التي تقوم عليها المسطحات المائية المتاخمة لها إلى امتدادات معينة تختلف من دولة إلى أخرى، ويطلق على هذه المسطحات اسم المياه الإقليمية، وللدولة أيضا سلطتها على الغلاف الجوي. وتعرف الحدود في الجغرافية السياسية على أنها الخطوط التي تحدد الأبعاد الجغرافية للدولة، ورقعتها المساحية كدولة مستقلة، وذات سيادة وقوانين، لتبدأ عند حدودها سيادة وقوانين دولة أخرى. ينظر – رياض بن عربية: **مشكلة الحدود كمصدر تهديد للأمن القومي (الدول العربية نموذجا)**. من الموقع الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz

7 – لقد كانت الصحراء تمثل عمقا حيويا لتونس بمساحتها الصغيرة، وشحة الموارد الطبيعية، وكان انحصارها في الشمال يعني عزلها عن عوالم انتمائها الإفريقي والعربي، إذّ كانت تدرك القيادة السياسية أن هذه الصحراء كانت تمثل دائما الرابط الاستراتيجي بين شمالها الخصب والدول الإفريقية في الجنوب، وجعلت منها جسرا لتواصل بين جناحي العالم العربي – الإسلامي، ولهذا لم تكتفي تونس بمطالبة فرنسا بمعالجة إشكالية الحدود الترابية مع الجزائر فقط، بل طالبة أيضا ليبيا بمراجعة الحدود الشرقية الجنوبية، ولذل فقد احتلت الصحراء أهمية استراتيجية في السياسة الخارجية لتونس منذ استقلالها، واعتبرتها مدخلا لسياستها الإفريقية والمغاربية والعربية. ينظر – (لعريبي، 1999، ص 308).

8 – لقد كانت مشكلة الصحراء من أهم المسائل التي عرقلت المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا، فكان أول لقاء بين الوفدين الجزائري والفرنسي في مدينة "**إيفيان**" بتاريخ 20 ماي 1961م، وقد حضر اللقاء كل من: "**كريم بلقاسم، وأحمد فرنسيس، محمد بن يحيى، وسعد دحلب، الطيب بولحروف، أحمد بومنجل، والرائدين علي منجلي، وأحمد قايد**"، وأما الوفد الفرنسي فكان برئاسة "**لويس جوكس**" ودامت المحادثات إلى غاية 13 جوان بسب اختلاف وجهات النظر والمواقف، إذّ شدد الوفد الفرنسي على ضمانات الأقلية الفرنسية (الجنسية المزدوجة، رسمية اللغة الفرنسية، ضمان الحقوق المكتسبة والملكيات)، واشتراط قواعد عسكرية فرنسية، وحق تقرير المصير لولايات الشمال فقط أما الصحراء تبقى فرنسية، وأمام تمسك الوفد الجزائري بشروطه وعدم تنازله عن الوحدة الترابية والشعبية، قرر تعليق المفاوضات لمدة غير محددة. ينظر – (سعد، دحلب، 2000، ص ص 129 – 131).

9 – تجدر الإشارة إلى أن رفع شعار وحدة المغرب العربي ورفع شعار الوحدة العربي صاحب وأعقب ردود فعل معينة إزاء اجتياح القومية العربية في المغرب العربي، كانت في أوج الغيرة على استقلالها، أو في حالة استقلال لم يستكمل بعد مقوماته، وبعض الزعماء يرون تصور أخر لمستقبل بلدانهم بعيدًا عن الوحدة، وأثيرت قضايا التضارب بين الوحدات الجزئية والوحدة الشاملة، وأيضا دور الاستعمار والاستعمار الجديد في إذكاء الانفصال بين أقطار المغرب وبين بقية أقطار العروبة، فأصبحت فكرة المغرب العربي تعاني من عقدة القومية العربية، ولهذا فإن بعض زعماء النضال في المغرب العربي بمجرد ما أمسكوا بمقاليد السلطة بعد الاستقلال استعملوا مختلف الطرق والوسائل للحد من تفاعل جماهيرهم مع الشعارات الوحدوية المنطلقة من المشرق العربي. ينظر – (المنجي، 1985، ص ص 234 – 235).

10 – **ساقية سيدي يوسف**: تقع على حدود التراب الجزائري وبحكم كونها تقع وسط مجموعة من الهضاب المكسوة بغابة الصنوبر اختارها الجيش الفرنسي لتكون أول مكان يوطئ فيها أول المجندين الفرنسيين في 24 أفريل 1881م، وأثناء الحركة التحريرية التونسية كانت معقلا حصينا لمناضلي الحركة، وبحكم موقعها لم تعرف الأمن والاستقرار طيلة الحرب التحريرية الجزائرية، وخلال تلك الفترة دخلت ساقية سيدي يوسف التاريخ من بابه الواسع بعد استهدافها لقصف الطيران الحربي الفرنسي في 08 فيفري 1958م لأنها كانت قاعدة لجيش التحرير وملجأ للاجئين الجزائريين.. ينظر – (المنصف، بن فرج، ص 19).

11 – منذ بداية الستينات أصبح مطلب الاستقلال التام مطلبا حزبيا وشعبيا من قبل أكبر الأحزاب السياسية والجماهير الشعبية، وفي مارس 1960م خرجت الجماهير الشعبية في مظاهرات كبيرة في العاصمة نواكشوط وبقية المدن تطالب بالاستقلال التام، وكما استنكرت الأعمال

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الوحشية لفرنسا في حق الشعبين الجزائري والموريتاني، وسادت بعدها موجة من عمليات الكفاح المسلح ضد القوات الفرنسية وعملائها بموريتانيا، وكان لهذا النشاط الحزبي والشعبي رد فعل من فرنسا التي سارعت لملاحقة واعتقال زعماء الحركة الوطنية، وكما ضاعفت قواتها العسكرية، وكما كان "**ديغول**" يماطل بشأن استقلال موريتانيا، وهذا بسبب قربها من الجزائر، ويعتبرها منطقة دفاع في العمق ضد الثورة الجزائرية، وأيضا لعدم قناعته بأن موريتانيا توفرت لها الحدود الدنيا من المقومات المادية والبشرية لقيام الدولة، وأيضا لم يشأ إثارة غضب الملك المغربي "**محمد الخامس**" الذي كان يعتبر موريتانيا جزء من المغرب، وأيضا للحفاظ على مصالح الجالية الفرنسية بالمنطقة، وبالرغم من ذلك فإن القوى الوطنية الموريتانية ظلت متمسكة بمبدأ الاستقلال التام، ونتيجة لتطور الأوضاع في موريتانيا وكسب الدعم الدولي العربي والعالمي، وبعد سفر "**المختار ولد دادة**" في أكتوبر 1960م إلى باريس لعرض مطالب الجمعية الوطنية الموريتانية المطالبة بالاستقلال التام، فتم إبرام الاتفاق الموريتاني – الفرنسي، بين (المختار ولد دادة، وميشيل دوبريه رئيس الحكومة الفرنسية)، وبحضور وفود دولية هامة، وغياب شبه عربي باستثناء تونس، وقضى الاتفاق الثنائي على نقل السلطات في البلد إلى الموريتانيين، ومنذ 28 نوفمبر 1960م أصبحت موريتانيا دولة مستقلة برئاسة "**المختار ولد دادة**"، وتوالت الاعترافات الدولية باستقلال موريتانيا ما عدا المغرب فلم يعترف بهذا الاستقلال إلى غاية السبعينات. ينظر – (محمد علي، داهش، 2014، ص ص 298 – 299 – 300).

12 – أبرم المغرب مع إسبانيا بتاريخ 24 أكتوبر 196è1م اتفاقا يقضي بإرجاع منطقة سيدي إيفني إلى المغرب، وهو عبارة عن مرسى صغير في جنوب المغرب، أما باقي الصحراء الغربية فبقي مستغلا من طرف إسبانيا، فأرسل القصر الملكي المغربي وفدا إلى الأمم المتحدة لمعارضة مطالب موريتانيا في الصحراء الغربية، وبدأ النزاع في المنطقة، وفي 23 مارس 1967م استقبل الرئيس الجزائري "**هواري بومدين**" رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية "**المختار ولد دادة**" للبحث في مشكلة الحدود الصحراوية، وقد طالب هذا الأخير مساندة الجزائر لضم الصحراء الغربية لبلاده، ومواجهة الهيمنة التوسعية للمغرب الأقصى، وفي تلك الفترة كانت ترى الجزائر بأن الصحراء الغربية منطقة استراتيجية وهامة، ولها دور كبير في استتاب الأمن بالمنطقة، ولهذا صرح "**بومدين**" أن بلاده تدعم حق الصحراويين في الاستفتاء لتقرير مصيرهم، ولا يمكن لرباط أو نواكشوط أو مدريد معارضته. ولهذا يجب حل هذا النزاع عن طريق تنظيم استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة.

وفي اجتماع بنواكشوط يوم 04 ديسمبر 1969م أعلن وزيرا خارجية البلدين ((أن الطرفين متفقان على موقف مشترك حيال ريودي أورو كي يقع حد للسيطرة والاستغلال الاستعماري لهذا الجزء من القارة الإفريقية))، ومن خلال المحادثات التي كانت بين المغرب وموريتانيا، كانت ترى المغرب أنه لا يمكن لإقليم الصحراء الحصول على الحكم الذاتي ثم الاستقلال، بحجة أنه فاقد للقوة البشرية والمقومات الأساسية، وكان يرى ضرورة تسوية مشكلته عن طريق التشاور مع المغرب، ويميل إلى تقسيمه بينه وبين موريتانيا، بحصول المغرب على الجزء الشمالي الغني بالفوسفات في بوكراع، وأما الجنوب فيكون من نصيب موريتانيا. ينظر – (الورديغي، 1992، ص 79)، (الزهيري، 1991م، ص144).

قائمة المصادر والمراجع:

– الكعبي، المنجي، (1985)، "**المغرب العربي بين الوحدة والاستقلال**"، أشغال ملتقى بناء المغربي العربي، تونس 19 – 24 أكتوبر 1081م، سلسلة الدراسات الاجتماعية، الجامعة التونسية.

– إدريس، الرشيد، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة**، الدار العربية للكتاب، تونس.

– بلقاسم، محمد (1996)، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910–1950**، رسالة ماجستير، تحت إشراف: أبو القاسم سعد الله، نوقشت بمعهد التاريخ، جامعة الجزائر.

– العربيي، عبد القادر، (1999)، **تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي (1947 – 1980)**، أطروحة دكتوراه، إشراف: علي المحجوبي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة التونسية.

– العايب، معمر، (2010)، **مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقيمية**. دار الحكمة، الجزائر.

– بلقاسم، محمد، (2008 – 2009)، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954 – 1975**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: شاوش حباسي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- بن خليف، عبد الوهاب، (2010)، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، ط1، دار طليطلة، الجزائر.
- الميلي، محمد، (1984)، **مواقف جزائرية**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- رياض بن عربية: **مشكلة الحدود كمصدر تهديد للأمن القومي (الدول العربية نموذجا)**. من الموقع الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz
- جلاوي، سعيد، (2015 – 2016)، **النظام البورقيبي وقضايا المغرب العربي 1956 / 1987م**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ المعاصر، إشراف: مسعودة يحياوي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر2.
- العلوي، نور الدين (2015)، **دمُ الإخوَة قفصَة 1980**، الدار المتوسطية للنشر، تونس.
- بالحولة المنصف: **شهادة للتاريخ عن أحداث قفصة المسلحة سنة 1980**، الدار المغربية
- بن يوسف، عادل، (2005)، **المرأة والسلطة في تونس خلال فترة الحكم البورقيبي: وسيلة بورقيبة نموذجا**، أعمال المؤتمر الخامس حول نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار، ط1، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، تونس.
- دحلب، سعد، (2000)، **مهمة منجزة من أجل الاستقلال**، منشورات دحلب، الجزائر.
- البكوش، الهادي، (2013)، **شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب**، موفم للنشر، الجزائر.
- التميمي، عبد الجليل، (2012)، **موقف الحبيب بورقيبة من استقلال موريتانيا والعلاقات التونسية – المغربية على ضوء المراسلات الدبلوماسية (1957 – 1960)**، الحبيب بورقيبة: مؤسس الدولة التونسية الحديثة ونهاية الأسطورة، منشورات التميمي، زعوان، تونس.
- بن فرج، المنصف، **ملحمة النضال التونسي الجزائري، من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف**، تقديم: الهادي البكوش.
- داهش، محمد علي، (2014)، **المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)**، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
- الزهيري، قاسم، (1991)، **مذكرات دبلوماسي عن العلاقات المغربية – الموريتانية**، الهلال للطباعة والنشر، المغرب.
- مريشة، أحمد، (2018)، **مغربية الصحراء وجزائرية البوليساريو – التاريخ والمعاهدات الدولية ثوابتها –**، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.
- Kassab Ahmed, (1976)، **Histoire de la Tunisie L'époque contemporaine**, Carthage, Tunis.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)